

Geoffrey KHAN,
Arabic Documents from Medieval Nubia

Cambridge, University of Cambridge-Open
Book Publishers,
2024, xiv-837 p.,
ISSN (print): 2632-6906,
ISSN (digital): 2632-6914,
<https://doi.org/10.11647/OBP.0391>.

Mots-clés: Documents arabes, Qaṣr Ibrīm, Nubie, époque fatimide

Keywords: Arabic documents, Qaṣr Ibrīm, Nubia, Fatimid era

التمهيد مقدمة (ص ١-١٤) عرّج فيها خان على التعريف بالنوبة جغرافياً وتاريخياً، مركزاً على معاهدة البقّط (٣١ هـ/ ٦٥٢ م) والتناقضات الواردة بشأنها في المصادر العربية، التي عادة ما تصوّرها التزاماً أحادي الجانب من قبل النوبة بدفع الجزية السنوية المتمثلة في ٣٦٠ عبداً. ضم الجزء الأول من الكتاب ثلاثة عشر مبحثاً. وتضمّن المبحث الأول استعراضاً لأعمال البعثات الأثرية التي أجريت في قصر إبريم، وللوّثائق العربية المكتشفة فيه (ص ١٥-٤٧). ومن بين هذه اللوّثائق تبرز بردية عربية تُعدّ أندرّها وأهمّها^(٢). هذه البردية هي أطول بردية عربية باقية حتى اليوم، إذ يبلغ عرضها ٥٣,٥ سم، وطولها ٢٦٤,٥ سم، وتضم ٦٩ سطراً. وهي عبارة عن رسالة رسمية من والي مصر في العصر العباسي، موسى بن كعب، في مستهل ولايته (١٤١ هـ/ ٧٥٨ م)^(٣)، إلى ملك مُقَرَّرة والنوبة، يعاتبه فيها على نقض عدد من العهود المنصوص عليها في معاهدة البقّط. ويُرجح خان أن الملك أحال الرسالة إلى الحاكم المحلي في قصر إبريم، بوصفه المسؤول المباشر عن متابعة هذه القضايا. وقد حُفظت الرسالة في القصر حتى اكتشفت عام ١٩٧٢. وإلى جانب هذه البردية، تضم المكتشفات الأثرية وثائق عربية أخرى تعود إلى العصرين الوسيط^(٤) والعثماني^(٥).

في تاريخ النوبة خلال العصور الوسطى؛ إضافة إلى مراجعي الكتاب، غريغورز أوخاوا (Grzegorz Ochała) ونعيم فانتيغيم (Naim Vanthieghem)، لما قدموه من إسهامات قيّمة. وتقديراً لجهودهم، أدرج أسماءهم في صفحة الغلاف. M. Hinds, H. Sakkout, « A Letter from the Governor of Egypt Concerning Egyptian-Nubian Relations in 141/758 », in W. al-Qāḍī (ed.), *Studia Arabica et Islamica: Festschrift for Ihsān 'Abbās on His Sixtieth Birthday*, Beirut, 1981, p. 209-229. (٣) ذكر خان (ص ١٠) أن صاحب الرسالة (موسى بن كعب) هو أول والٍ عباسي على مصر، وهذا غير صحيح إذ أنه كان خامس الولاة العباسيين؛ ولي مصر بعد والييّين هما صالح بن علي وأبو عون عبد الملك بن يزيد، حيث تولّى كل منهما الولاية مرتين، وذلك بعد نحو تسع سنوات من بداية الحكم العباسي في مصر.

(٤) J.M. Plumley, *The Scrolls of Bishop Timotheos. Texts from Excavations 1*. London, 1975.

(٥) M. Hinds, H. Sakkout, *Arabic Documents from the Ottoman Period from Qaṣr Ibrīm, Texts from Excavations 8*, London, 1986; M. Hinds, V. Ménage, *Qaṣr Ibrīm in the Ottoman Period: Turkish and Further Arabic Documents. Texts from Excavations 11*, London, 1991.

الكلمات المفتاحية: وثائق عربية، قصر إبريم، النوبة، العصر الفاطمي

صدر مؤخراً كتاب *Arabic Documents from Medieval Nubia* (الوثائق العربية من النوبة في العصر الوسيط) للمؤرخ والباحث البريطاني جيفري خان، منشوراً في صيغة رقمية، تتيح للباحثين والقراء الاطلاع المجاني على محتواه الكامل.

هذا العمل ثمرة رحلة بحثية امتدت نحو ثلاثة عقود، كُرست لتحقيق ودراسة مجموعة من اللوّثائق العربية المكتشفة في قصر إبريم، وهو موقع أثري بارز في النوبة السفلى، يقع بين الشلالين الأول والثاني من نهر النيل، على بُعد نحو ٢٤٠ كيلومتراً جنوب الشلال الأول. وقد شهد هذا الموقع تغييراً جغرافياً كبيراً إثر بناء السد العالي في أسوان خلال ستينيات القرن الماضي، حيث إن بحيرة ناصر غمرته، فلم يبق منه اليوم سوى جزيرة صغيرة منعزلة وسط المياه.

تم اكتشاف هذه اللوّثائق من قبل جمعية استكشاف مصر (Egypt Exploration Society) في إطار الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، التي امتدّت بعثاتها الأثرية طيلة ستّة وعشرين موسماً بين عامي ١٩٦١ (الموسم الأول) و٢٠٠٦ (الموسم السادس والعشرين والأخير). وقد أسفرت هذه البعثات عن اكتشاف عدد كبير من القطع الأثرية واللوّثائق التي تنتمي إلى فترات تاريخية متعددة. وتنوّعت لغات هذه اللوّثائق بين الهيروغليفيّة، والديموطيقية، والمروية، واللاتينية، واليونانية، والنوبية القديمة، والقبطية، والعربية، والتركية.

ينقسم الكتاب إلى جزئين رئيسيين. يضم الجزء الأول منهما دراسة تحليلية للوّثائق المنشورة فيه. وقد شرع خان في جزئه التمهيدي (ص XIV-XI) بالحديث عن نشأة هذا المشروع، منذ اللحظة الأولى لاطّلاعه على اللوّثائق في أوائل تسعينيات القرن الماضي، والتحديات التي حالت دون خروج الكتاب إلى النور حتى وقت صدوره، ومن أبرزها اعتماده على الصور دون أصول اللوّثائق نفسها، التي يُعتقد أن معظمها محفوظ حالياً ضمن مجموعة متحف الفن الإسلامي في القاهرة، في حين نُقل بعضها لاحقاً إلى متحف النوبة بأسوان^(١). وأعقبت هذا

(١) خصص خان قسماً كبيراً من التمهيد للإعراب عن امتنانه للباحثين الذين ساندوه على مدى العقود الثلاث، سواء بالمشاركة في قراءة النصوص، أو توفير المصادر، أو تقديم دعم علمي من نوع آخر. وخصّ بالشكر أربعة من المتعاونين البارزين، وهم: پاميليا روز (Pamela Rose)، المديرية السابقة لأعمال التنقيب في قصر إبريم، وقد شاركت روز في كتابة الجزء الخاص بأنظمة التقييم المرتبطة بالوّثائق المنشورة وسياقها الأثري (ص ٢٢-٣١)؛ روبن سينوبوس (Robin Seignobos)، أحد أبرز المؤرخين المتخصصين

٦. السماح بالتجارة بين التجار المسلمين وحاكم قصر إبريم وملك النوبة، بالمباشرة أو بالوكالة : تُظهر هذه الوثائق تبادلًا تجاريًا نشيطًا شمل أصنافًا عديدة من السلع، من أبرزها الأعشاب والتوابل، والخل، والملابس والمنسوجات، والأثاث، والحاويات، والقار (الزفت)، والأدوات العسكرية، والخيول، وكانت القوارب النهرية وسائل النقل الأساسية لهذه السلع؛ وفي المقابل، كان العبيد يُمَثَّلون أهم سلعة يحصل عليها المسلمون من حاكم إبريم، سواء كمقابل للبضائع أو كهدايا دبلوماسية؛

٧. الشكاوى، حيث تضمنت بعض الرسائل شكاوى موجهة إلى حاكم قصر إبريم، يتمحور معظمها حول مشكلات تتعلق بالتجارة؛

٨. أحداث سياسية، ومن أبرزها ما ورد في الرسالة ٦، التي تذكر مقتل الوزير الفاطمي شاور على يد القائد الأيوبي شيركوه، وهي حادثة وقعت في عام ٥٦٤ هـ/ ١١٦٩ م.

وختامًا، استعرض خان بنية الرسائل، متناولًا الصيغ الرسائية المستخدمة في افتتاحياتها وخواتيمها.

وبعد هذا العرض المفصل للرسائل الرسمية المتعلقة بحكام قصر إبريم، تناول خان بقية المراسلات والحسابات (ص ١٢٩-١٤٤). هذه المراسلات (٢٨-٤٠) تتناول موضوعات وأطرافًا متعددة ضمن دائرة المجتمع المسلم المقيم في النوبة، أكثرهم أفرادًا من أسرة بني كنز، كما هو مُبَيَّن في جدول تفصيلي (ص ١٣٢). وقد قَدَّم خان نظرة تحليلية عامة لمواضيع هذه الرسائل متبعًا المنهج نفسه الذي اتبعه في دراسة الرسائل السالفة، ثم قام بتحليل مفصل لنصوص الوثائق القانونية المنشورة في الكتاب (ص ١٤٥-١٨٣)، والتي تحمل الأرقام ٤٤-٥٢.

– الوثيقة ٤٤: عقد استئجار قطعة أرض لمدة سنة واحدة، مقابل ثلاثة دنائير ذهبية مدفوعة سلفًا، وهي مؤرخة بشهر رجب من سنة ٥١٨ هـ/ أغسطس من عام ١١٢٤ م. وقد كُتبت هذه الوثيقة على ظهر الرسالة ٣٨. ناقش خان بنية الوثيقة وصيغها القانونية، مبررًا تفاصيل محتواها ومفرداتها الاصطلاحية، ونَبَّه على الأركان القانونية التي تفتقدها الوثيقة، وأهمها شهادات الشهود الضرورية للتوثيق القضائي. ولذلك رجَّح أن تكون نسخة غير رسمية أُعدت لأغراض شخصية أو للاحتفاظ بها كسجل خاص.

– الوثيقة ٤٥: عقد استئجار قارب شراعي (زلاج) يتسع لحمولة تبلغ ١٥٠ إردبًا، أبرمه اثنان من الوجهاء المسلمين مع رجل مسيحي بغير أسوان، وذلك بغرض نقل بضائع تجارية داخل المنطقة التجارية الحرة للمسلمين بين الشلالين الأول والثاني. حُدِّدَت مدة الإيجار بثلاثة أشهر (كهيك وطوبة وأمشير)، بأجرة مبلغها خمسة عشر دينارًا مدفوعة سلفًا. الوثيقة مؤرخة بيوم ٢٠ من شهر ربيع الأول سنة ٥٦٦ هـ/ ١ ديسمبر ١١٧٠ م.

– الوثيقة ٤٦ (الوجه): عبارة عن شهادة على صفقة تشمل عددًا من الأراضي الواقعة في بلاد النوبة، وعقارا، وبئر ماء، وأربع بقرات، وثورين، وأربعين رأسًا من الدواب. وحسب خان، فإن هذه العقارات والممتلكات كانت ملكية مشتركة لشخصين وأن الصفقة تهدف إلى إدخال شريك ثالث (امرأة نوبية) في هذه الشراكة. ويرجَّح أن هذه الوثيقة تمثل شهادة ثانوية أُعدت للتصديق على صحَّة وثيقة أصلية تتعلق بالشراكة.

– الوثيقة ٤٦ (الظهر) عقد شراء لقطعة أرض اشتراها غليون بن سليمان الكنزي، وهو أحد الشريكين المذكورين في الوثيقة المكتوبة على الوجه. يرى خان أن هذه الوثيقة والوثيقة المكتوبة على الوجه لا تتعلقان بصفقة واحدة وأن كلا منهما يتعلق بمعاملة مستقلة عن

أما الوثائق المنشورة في الكتاب فهي تعود إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، أي إلى النصف الثاني من العصر الفاطمي. وقد استبعد خان عددًا من الوثائق لأسباب عديدة، منها تدهور الحالة المادية للوثيقة، وطبيعة المحتوى الأدبي لبعضها، باستثناء قصيدة شعرية واحدة (نص ٤١)، بالإضافة إلى النصوص العربية الواردة ضمن الوثائق ثنائية اللغة (ص ٢١).

تضم المجموعة المنشورة في هذا الكتاب ثلاثة وخمسين نصًا، منها أربعون رسالة. من بين هذه الرسائل خمس وعشرون رسالة (١-٢٥) مبعوثه إلى حكام^(٦) قصر إبريم. وقد وردت أسماء ثلاثة منهم صراحة في الرسائل، وهم: أروي، ودرما، وإيسوا. وقد حاز أروي على النصيب الأكبر منها (١-١٦). وتضم الوثائق رسالتين صادرتين عن أروي نفسه (١٧-١٨)، ورسالتين إلى الحاكم إيسوا/ يسوا (١٩-٢٠)، وخمس رسائل إلى حاكم لم يُذكر اسمه صراحة (٢١-٢٥). وهناك أيضًا رسالة واحدة (٢٦) موجهة إلى البزيل، نائب الحاكم درما، وأخرى إلى كاتب الحاكم أروي (٢٧). أما الرسائل السبعة ٢٨-٣٤، فهي موجهة إلى قادة أو شخصيات بارزة، في حين أن الرسائل الستة الأخيرة (٣٥-٤٠) كانت ذات طابع شخصي وخاص.

وقد أولى خان الرسائل الموجهة إلى هؤلاء الحكام الثلاثة اهتمامًا خاصًا، فاستعرض الألقاب الرسمية التي خوطبوا بها، وهي: «الإكشيل»، «وزير الملك»، «النائب عن الملك»، «النائب عن الملك بقلعة إبريم»، «النائب عنه بقلعة إبريم»، «النائب بقلعة إبريم»، «صاحب الخيل»، «متولي بلاد مريس وأعمالها»، «متولي بلاد المريس وأعمالها»، «متولي أعمال بلاد المريس»، «متولي القلعة الإبريمية وبلاد مريس»، «متولي بلاد مريس»، «متولي بلاد المقرة والمريس»، «متولي إبريم وبلاد مكن»، و«متولي بلاد مريس مكن وأعمالها».

ثم استعرض خان هوية المرسلين الذين تواصلوا مع هؤلاء الحكام، نظرًا إلى أن عددًا كبيرًا منهم ينتمي إلى أسرة بني كنز، ممثلي الحكومة الفاطمية في أسوان والنوبة السفلى (ص ٣٢-٣٤). وقد حمل بعض هؤلاء المرسلين ألقابًا رفيعة مثل «أمير»، ومن بينهم قادة الأسرة الذين عُرفوا بلقب «كنز الدولة»، كما ورد ذكرهم في عدد من الوثائق (١، ٨، ٢٦). وتشمل المراسلات أشخاصًا وفئات اجتماعية مختلفة، قام خان بجمع بياناتهم وتنظيمها في جدول توضيحي (ص ٧٧-٧٨).

صنَّف خان محتوى هذه المراسلات الموجهة إلى حكام قصر إبريم إلى ثمانية محاور رئيسية، وهي:

١. المعاملة والمساواة في الخطاب بين المرسلين والحاكم؛
٢. طلب الحماية من الحاكم لحامل الرسالة، أو للخادم، أو لوكيل المرسل (الخليفة)، وضمان معاملتهم معاملة لائقة، وتأمينهم لأداء مهامهم دون أن يلحقهم أذى؛
٣. الإذن بمغادرة بلاد النوبة دون تعرُّض لهم أو أذى يصيبهم في شخصهم أو بضائعهم أو السفن التي حملتهم؛
٤. حماية ضياع وممتلكات وعبيد المسلمين القاطنين بالنوبة؛
٥. مراسلات مع ملك النوبة عبر حاكم قصر إبريم، الذي كان يقوم بدور الوسيط بين المسلمين وملك النوبة في دنقلا، وذلك في ظل القيود المفروضة على سفر المسلمين إلى ما بعد الشلال الثاني دون إذن مسبق؛

(٦) المصطلح الإنجليزي المستخدم هو (eparch)، وقد فضَّلت ترجمته بـ «حاكم محلي/ حاكم إبريم» نظرًا لصلاحياته الإدارية وتبعيته لملك دنقلا، واستنادًا إلى الألقاب الواردة في الوثائق المنشورة في الكتاب. ذكر خان أن إحدى الوثائق القبطية غير المنشورة تشير إلى حاكم إبريم بلقب «ملك» (انظر ص ١٣، حاشية ١٣).

صفر سنة ٤٣٢ هـ/ أكتوبر ١٠٤٠ م، أي بعد نحو سنة وثمانية أشهر من طلاقها من زوجها الأول. الزوج الجديد هو مريم بن يسو النوبي الذي أمهرها أربعة دنانير، منها ثلاثة دنانير مَعْجَلَة، ودنار مؤخر يُستحق بعد انقضاء سنة على الزواج. وتوصف مريم في هذا العقد بأنها «بكر» حسب قراءة خان، وهي قراءة جانبها الصواب، إذ أنها كانت مطلقة ولديها طفلة رضية من زوجها السابق، حسبما تذكر الوثيقة ٤٩، سطر ١٢. ويُرجح خان أن هذا الوصف جاء نتيجة اعتماد صيغة تقليدية مألوفة في عقود الزواج، لم يتم تعديلها لتناسب مع الواقع الفعلي لحالة الزوجة الثيب في هذه الوثيقة (ص ١٧٩). إلا أن هذا التفسير لا يبدو منطقيًا لعدة أسباب. أولاً، لأن عقد الزواج مؤثّق رسميًا ومشفوع بشهادات الشهود، ومن غير المعقول أن يقع كاتب العقد/ القاضي في خطأ جسيم كهذا دون أن يلاحظه أو يُصحّحه. ثانيًا، كانت قضية طلاق مريم بنت يحسن معروفة في الأوساط الاجتماعية والقضائية، نظرًا للنزاعات المتكررة بينها وبين زوجها السابق (قيرقة/ قيورقة/ جريج بن يحسن)، مما يستبعد احتمال تجاهل حالتها الاجتماعية كثيب. ثالثًا، تختلف قيمة صفاق العروس إن كانت بكرًا عن قيمته إن كانت ثيبًا، وبالتالي، فإن وصفها بما يخالف الواقع يُثير تساؤلات حول دقة ومصداقية الوثيقة نفسها. وبعد مراجعة صورة الوثيقة (سطر ١٤)، تبين لنا أن القراءة الصحيحة للكلمة هي «أيم» وليست «بكر». والأيم هي المرأة التي لا زوج لها، بغض النظر عن كونها بكرًا أو ثيبًا.

– الوثيقة ٥١ (الظهر) تتضمن شهادة تفصيلية بقائمة المواد والأغراض والنفقات التي التزم الزوج بتقديمها لزوجته. ويمكن فهم طبيعة هذه المقتنيات ومدلولها بشكل أوضح من خلال الرجوع إلى الوثيقة ٥٢، التي تلقي الضوء على مضمون هذا التعهد ومحتوياته. الوثيقة مؤرخة بشهر ذي الحجة ٤٣٢ هـ/ أغسطس ١٠٤١ م، أي بعد عشرة أشهر من عقد الزواج المكتوب على الوجه.

– تمثّل الوثيقة ٥٢ سجلًا قضائيًا يوثق نزاعًا بين الزوجين السابقين، نشب نتيجة إخلال الزوج بالتزاماته المالية المقررة في عقد الزواج، حيث إن العقد ينص على أنه ملزم بدفع ثلاثة دنانير كمعجل للصدّق، بالإضافة إلى دينار مؤجل يستحق في شهر صفر من سنة ٤٣٣ هـ، غير أن الزوجة لم تتسلم سوى دينارين من المعجل، مما اضطرّها إلى اللجوء إلى القضاء للمطالبة بما تبقى من حقها. وقد قدّمت عقد الزواج (الوثيقة ٥١ وجه) المؤرّخ بشهر صفر سنة ٤٣٢ هـ/ أكتوبر ١٠٤٠ م كحجة لإثباته. وقد أقرّ الزوج بدفعه لهذا الدينار بعد ستة أشهر، أي في شهر ذي الحجة ٤٣٢ هـ. وُستدل من ذلك على أن النزاع نشب في شهر جمادى الآخرة من سنة ٤٣٢ هـ، أي بعد مرور أربعة أشهر فقط على الزواج. ونظرًا إلى أن الوثيقة ٥١ ظهر مؤرخة هي أيضًا بشهر ذي الحجة ٤٣٢ هـ، وهو الأجل الذي التزم فيه الزوج بسداد الدينار، فيمكن فهم أن قائمة الأغراض والنفقات المذكورة في ظهر الوثيقة كانت بمثابة تسوية عينية للدينار المؤجل، بدلًا من دفعه نقدًا.

– الوثيقة ٥٣ تتضمن رسالة تُشكّل حلقة إضافية ومهمة في فهم سلسلة النزاعات المتكررة في قضية الزوجين النوبيين المتنازعين: مريم بنت يحسن وزوجها الأول قيرقة/ قيورقة/ جريج بن يحسن، وزوجها الثاني مريم بن يسو. كُتبت هذه الرسالة على يد القاضي هبة الله بن مكين، وهو نفسه الذي صدّق على عقد الزواج بين الطرفين (الوثيقة ٥١)، وكذلك على وثيقة طلاق مريم من زوجها الأول (الوثيقة ٤٩). الرسالة مرسلّة إلى شخص يدعى أبو الحسن زهير، يعتقد خان أنه قاضٍ آخر. في هذه الرسالة، يخبر القاضي هبة الله أن حامل الرسالة هو نفسه مريم بن يسو، الزوج الثاني لمريم بنت يحسن، ويوضح أنه كان قد أجاز طلاق رجل يُدعى قيرقة من مريم بنت يحسن (الطلاق المشار إليه

الأخرى؛ فالشهادة المدوّنة على الوجه ترتبط بشراكة أوسع وتشمل عدة ممتلكات وشركاء، في حين أن عقد البيع على الظهر يخصّ معاملة بيع محدّدة لصالح أحد الشركاء. هذه الوثيقة مؤرخة بشهر رجب ٥٣٥ هـ/ فبراير ١١٤١ م.

– الوثيقة ٤٧ (الوجه) تتضمن إقرارًا بدين قدره دينار ونصف، مع تحديد أجل سداده في العشر الأول من شهر ذي الحجة لسنة ٥١٥ هـ. وقد تم تحرير هذه الوثيقة في شهر رمضان من السنة نفسها.

– الوثيقة ٤٧ (الظهر) تحتوي على شهادتين توثقان استلام دفعتين من أصل الدين المقرّر به في الوجه. الدفعة الأولى مقدارها ربع وثمان دينار، دُفعت من قبل المدين نفسه. الدفعة الثانية مقدارها ربع وسدس وثمان دينار، دُفعت من قبل ابن المدين. أما المبلغ المتبقي من الدين، وهو ربع وسدس دينار، فظلّ في ذمة المدين بحكم قضائي ويمين مؤكدة. يُذكر أن هذه المدفوعات تأخرت عن أجل السداد المحدد على الوجه، مما يشير إلى تعثر المدين في السداد، ولجوء الدائن إلى القضاء لتحصيل حقه.

– الوثيقة ٤٨ عبارة عن عقد زواج مؤرخ في ربيع الأول سنة ٤٨٤ هـ/ ١٥ مايو ١٠٩١ م بصدّق قيمته ثلاثة وعشرون دينارًا، معجلا منها ثمانية دنانير، ومؤخرًا الباقي بعد مرور خمس سنوات. لم يكن وليّ العروس من عُصبتها ولا تربطه بها قرابة، بل كان ممثلًا للسلطة القضائية (ابن القاضي). ويحتّم العقد بشماني شهادات للشهود.

– الوثيقة ٤٨ (الظهر) إقرار بتاريخ ٢١ شعبان ٥١٦ هـ/ ٢٥ أكتوبر ١١٢٢ م، من قبل ابن الزوج المذكور في عقد الزواج المُسجّل على الوجه، يُقرّ فيه باستلام أربعة دنانير ونصف من والده. بهذا المبلغ يستوفي الابن نصيبه من إرث أمه من مؤخر صدّقها، الذي تم توثيقه بأنه دين مستحق لها على والده. كُتب هذا الإقرار بعد اثنين وثلاثين عامًا من تحرير العقد المدوّن على الوجه، مما يشير إلى أن الجزء المؤجل من الصّدّق (خمسة عشر دينارًا)، الذي أقرّ الزوج في العقد بأنه مستحق للزوجة بعد خمس سنوات من الزواج، لم يُدفع حتى وفاتها، فأصبح جزءًا من تركتها المستحقة لورثتها. يُذكر أن الابن استلم من والده مبلغ أربعة دنانير ونصف من إجمالي الصّدّق المؤجل لوالده، والذي يبلغ خمسة عشر دينارًا. ولا تعرف على وجه الدقة كيفية احتساب هذا المبلغ، ولا ما تبقى من قيمة المهر المؤجل.

– الوثيقة ٤٩ (الوجه) تتناول اتفاقًا وإشهادًا على طلاق (أو بالأحرى خلع) بين زوجين نوبيين متنازعين، تربطهما طفلة رضية. هذه الوثيقة مؤرخة بشهر محرّم سنة ٤٢٩ هـ/ أكتوبر-نوفمبر ١٠٣٧ م. الوثيقة ٥٠، والتي كُتبت بعد مرور نحو سنة ونصف من الطلاق، كانت بمثابة إقرار رسمي بهذا الطلاق.

– الوثيقة ٤٩ (الظهر) تضم نصين متتاليين. النص العلوي لم يتبق منه سوى كلمات معدودة، ويبدو أنه يتضمن تعليمات موجهة إلى قاضٍ آخر، تتعلق بتسجيل قرار بشأن مطالب الزوج الموثقة في وجه الوثيقة. أما الوثيقة – في الجزء السفلي – فهي بمثابة سجل قضائي يتناول بالتحديد المتعلقات التي يطالب بها الزوج زوجته. لا تتضمن الوثيقة شهادات شهود سوى إشارة إلى ذلك في ذيلها بعبارة «شُهد على ذلك».

– الوثيقة ٥٠: وثيقة طلاق بين الزوجين النوبيين المتنازعين، مؤرخة في ١٥ جمادى الآخرة سنة ٤٣٠ هـ/ ١٤ مارس ١٠٣٩ م، أي بعد نحو سنة ونصف من تاريخ الوثيقة ٤٩ (الوجه). يرجح خان أن هذه الوثيقة تمثل إقرارًا رسميًا ونهائيًا بطلاق كان قد تم إعلانه شفويًا أو تم تنفيذه شرعيًا في وقت سابق.

– الوثيقة ٥١ (الوجه): عقد زواج لاحق لمريم بنت يحسن، المطلقة في الوثيقتين السابقتين (الوثيقة ٤٩-الوجه، والوثيقة ٥٠)، مؤرخ بشهر

عندما يُشيرون إلى أنفسهم في الرسائل المُوجَّهة إلى أشخاص ذوي مرتبة أعلى؛

٦. «خادم» (مفرد: «خدم» أو «خُدَّام»)، وتُستخدم لتسمية الموظفين التابعين للمسلمين أو حاكم إبريم. وكان لهؤلاء مسؤوليات أكبر من مسؤوليات فئة العبيد، كما كانوا أعلى منهم مرتبة، وكثيرًا ما يُستخدم مصطلح «خادم» للإشارة إلى الخَصِيان، سواء كانوا ممالِك أو مُعتقِين. وقد يكون هذا هو الأساس في التمييز بين «الخُدَّام» و«العبيد»، أي بين «الخَصِيان» و«الخُدَّام غير الخَصِيان»؛

٧. «مملوك» (مفرد: «ممالِك»)، ويُقصد بها في أغلب الحالات المجاز تادبًا وتواضعًا للتعبير عن الطاعة والولاء للحاكم أو الملك؛

٨. «مولى»، وتستخدم للإشارة إلى العبد المُعتق؛

٩. «رسول» (مفرد: «رسل»)، وتستخدم للإشارة إلى الرجال الذين كانوا يُرسلون لأداء مهام متنوعة، مثل نقل البضائع والرسائل وشراء السلع، وتبدو أنشطة الرسول متداخلة إلى حد كبير مع أنشطة الغلام، لكن الفرق بينهما هو أن الرسول حرٌّ، بينما الغلام عبدٌ؛

١٠. «مُتَحَمَّل»، وتستخدم للإشارة إلى حامل الرسالة أو البضائع ليقوم بتسليمها إلى المرسل إليه.

– الوضع الاجتماعي والاقتصادي كما تعكسه الوثائق (ص ٢٥٣-٢٦١): تناول خان بالتحليل بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الحرية التجارية للتجار المسلمين في النوبة السفلى، بين الشلالين الأول والثاني، مع حظر الإبحار إلى ما بعد الشلال الثاني دون إذن مسبق من حاكم إبريم. وأوضح خان أن الحدود بين مصر والنوبة لم تمثل انتقالًا حادًا من كيان سياسي إلى آخر، بل كانت منطقة تداخل تدريجي على المستويات الاجتماعية والاقتصادية واللغوية، وكذلك على المستوى السياسي. وتُظهر الوثائق تواجد النوبيين في صعيد مصر وتواجد المسلمين في النوبة، فقد كان النوبيون في خدمة التجار المسلمين الذين كانوا يعملون في هذه المنطقة، كما عمل المسلمون في خدمة الحاكم في قصر إبريم، ولم يكن هناك انقسام ثنائي واضح بين خدمة ممثلي الحكومة الإسلامية والولاء لهم من جهة، وخدمة حاكم إبريم والملك النوبي والولاء لهما من جهة أخرى، فالمسلمون الذين كانوا يعملون في النوبة كانوا يدينون بالولاء لكل من السلطات الإسلامية والنوبية معًا. ومن المؤكد أنهم خضعوا لعملية اندماج ثقافي ولغوي في البيئة التي عاشوا فيها. وقد ناقش خان لجوء بعض النوبيين إلى المحاكم الإسلامية لتعزيز الحجة القضائية لقضاياهم، وأيضًا تواجد شهادات نوبيين ضمن شهادات في وثائق قانونية، الأمر الذي يعكس اندماج الممارسات القضائية الإسلامية والنوبية.

– الخط والتنسيق (ص ٢٦٣-٢٧٧): درس خان سمات الخط وتنسيق الكتابة في الوثائق المنشورة، والنزعة في أغلبها إلى استخدام خط متصل أو مائل نحو الاتصال، حيث تميل الكتابة إلى الترابط والانسحاب، الأمر الذي شكَّل تحديًا كبيرًا في قراءة النصوص. من جهة أخرى، استعرض عدَّة سمات منها اتجاه خط الكتابة العام الذي تُوضَع عليه الكلمات، وتباعد الأسطر، ومساحة الوثيقة، وسمك القلم، والهوامش، واتجاه النصوص على الظهر.

في الوثيقتين ٤٩ و ٥٠). وبعد ذلك بعام، أجاز زواج مريني بن يسو من مريم بنت يحنس إلا أن قيرقة هذا (الزوج الأول) قام بأخذ مريم من بيت مريني، مدعيًا أنها لا تزال زوجته. فما كان من مريني إلا أن ذهب إلى قاضي إخميم واشتكى إليه، فأنفذه قاضي إخميم إلى القاضي هبة الله لأنه أعرف الناس بحالهم. ولهذا، يطلب هبة الله من المرسل إليه القبض على قيرقة ومعاقبته على ما ارتكبه من جرم بتعديه على حرمة بيت مريني، وأن يرسلهم جميعًا مع جواب كتابه إلى القاضي هبة الله لإتمام البت في القضية.

بعد العرض العام لمحتوى جميع النصوص المحققة في الكتاب، استعرض خان الموضوعات الرئيسة التي تتناولها هذه الوثائق، وهي:

– النقود (ص ١٨٥-١٩٢): استعرض ما ورد في النصوص من العملات وفتاتها من الدينار وأجزائه والدرهم والقيراط، والتي عادة ما تأتي مصحوبة ببعض المصطلحات التي تصف جودة هذه العملات بما يتوافق مع العملة الرسمية. وقد ناقش معدلات صرف الدينار إلى الدراهم حسبما ورد في النصوص.

– الضرائب (ص ١٩٣): ناقش خان باقتضاب الضرائب الواردة بالنصوص وهي الجزية (نص ٣٢) والمكس وهي ضريبة عبور البضائع/الجمارك (نص ٤٥).

– السلع والبضائع (ص ١٩٥-٢٠٣): أورد خان قائمة بأسماء السلع والبضائع المذكورة في النصوص. العديد من هذه السلع، ولا سيما التوابل والمواد العطرية الآتية من الهند وشرق آسيا والجزيرة العربية، كانت تُستورد إلى مصر عن طريق البحر الأحمر، من خلال ميناء عيذاب.

– ألقاب المسؤولين (ص ٢٠٥-٢٣٤): عدَّ خان الألقاب الواردة بالنصوص، ومنها: «السلطان»، «الوزير»، «الأمير»، «الشديد»، «الشريف»، «المتولي»، «الوالي»، «الولاة»، «القائد»، «النائب»، «الخليفة»، «صاحب السواري»، «السمسار»، «الكتاب»، «الأسقف»، «العقيد»، «المكاري»، «صاحب الحربة»، «المعدي»، «القاضي»، «الرئيس/الريس»، و«الشريك/شريك». ويبدو جليًا أن قسمًا من هذه الألقاب لا يندرج ضمن الألقاب الرسمية ولا يرتبط بمناصب مسؤولين.

– العبيد والخدم (ص ٢٣٥-٢٥٢): استعرض خان قائمة بتسميات العبيد الواردة في النصوص وهي:

١. «الريق/الرق»، وهو المصطلح الذي كان يُستخدم للإشارة إلى العبيد وقت العبودية، وكان يُشار إلى الأعداد باستخدام كلمة «رأس» فيقال «رأس الرقيق»، «رأسين الرقيق» وهكذا؛

٢. «وصيف/وصيفة» للإشارة إلى العبيد المخصصين للخدمة المنزلية، بمن فيهم الأطفال؛

٣. «غلام» (مفرد «غلمان»)، وتُستخدم للإشارة إلى العبيد الذكور العاملين من جميع الفئات العمرية، لا إلى الفتيان الصغار فقط، والذين عادة ما يشار إليهم بالاسم الأول دون ذكر النسب؛

٤. «جارية» وهي لفظة تُستخدم للإشارة إلى النساء في حالة العبودية، لا بالضرورة إلى الفتيات الصغيرات منهن؛

٥. «عبد» (مفرد «عبيد»)، وتُستخدم لوصف أشخاص خاضعين لسيد، يعملون عادةً كأتباع أو موظفين لديه. ومن المحتمل أن كلاً من العبد والغلام كانا يتمتعان بوضعية العبيد العاملين، وأن الفرق في المصطلحات يعكس اختلافًا في وظائفهما أو أدوارهما داخل النظام الاجتماعي أو الاقتصادي، وتُستخدم كلمة «عبد» أيضًا كلفظٍ للتواضع أو الأدب من قِبَل الكُتَّاب

إليه من الناحية الوظيفية أحياناً إلى تعميم العلاقة بين رسائل ذات صلة بعضها ببعض الآخر، كما هو حال الرسالتين ٥ و ٣٦، والرسالتين ٩ و ١٧، وكذلك الرسالتين ٣٧ و ٣١. وينطبق الأمر نفسه على الوثائق المتعلقة بقضية النزاع الزوجي بين مريم ابنة يحنس وزوجها السابق واللاحق (٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣)، إذ كان من الأولى تقديمها ودراستها كملف مستقل عن باقي الوثائق القانونية، فقد كانت الرسالة ٥٣ جديرة بأن تُتخذ نقطة انطلاق لدراسة هذه القضية وتحليلها وأن تشكل مدخلاً مناسباً لفهم تطورات النزاع وتداخلاته القانونية والاجتماعية وتسهم في رسم صورة أوضح لمسار الأحداث وتفسير الوثائق ضمن سياق مترابط. ولا شك في أن وجود هذه الرسالة مع الوثائق القانونية الأخرى يعدّ دليلاً على أن هذا الملف كان جزءاً من أرشيف قضائي خاص بهذه القضية، خلافاً لما ذهب إليه خان الذي اعتبر أنه كان في حيازة مريم ابنة يحنس (الزوجة)، وأنها انتقلت في أواخر حياتها إلى النوبة، وهو ما يفسر العثور عليه في قصر إبريم (ص ٣١، ٢٥٦). ولو صحّ ما ذهب إليه، فكيف يمكن تفسير وجود رسالة القاضي ضمن أرشيف مريم الخاص؟

إضافةً إلى الملاحظات السابقة، تبرز مجموعة من التعليقات والقراءات المقترحة على بعض النصوص المنشورة تهدف إلى تقديم بدائل أو تصويبات لغوية واصطلاحية قد تثرى فهم النصوص وتعزز دقته، سواء من حيث الرسم أو من حيث السياق التاريخي والدلالي. توجد كذلك قراءات أخرى جدلية لم أتطرق إليها نظراً لصعوبة تحريها من الصور المطبوعة. الاقتراحات والتعليقات على النصوص معروضة بالتسلسل الوارد في الكتاب، وتأتي القراءات المقترحة أحياناً مضبوطة بالهمزات والحركات، بما يحقق وضوح المعنى ويحول دون وقوع أي التباس فيه.

رسالة ١

- الظهر، العمود الأيسر، سطر ٢: «نصير المُلْك» بدلا من «نصر الملك».
- الظهر، العمود الأيسر، سطر ٣: «ذو الفخرين» بدلا من «كفى البحرين». اللقب نفسه يظهر في عنوان الرسالة ٨، وهو مقروء بوضوح بعنوان الرسالة ٢٦^(٧).

رسالة ٢

- سطر ٩: يمكن إضافة كلمة «الخيّل» بعد لفظ «صاحب» بين أفواس زاوية هكذا: (الخيّل)، وذلك للدلالة على أنها سقطت سهواً من الكاتب الأصلي، لا سيما وأن خان قد أوردتها في الترجمة الإنجليزية.

- اللغة (ص ٢٧٧-٢٨٣): ناقش خان السمات اللغوية للوثائق من حيث الصوتيات والإملاء والصرف والنحو والمفردات الغريبة.
- الخرائط (ص ٢٨٥-٢٨٦): وتشمل خريبتين للنوبة والنوبة السفلى.

أما الجزء الثاني من الكتاب، فيتضمّن النصوص المحققة مع ترجماتها الكاملة (ص ٢٨٩-٦٢٢). وأُسْتُهْل هذا الجزء بعرض القواعد التحريرية المعتمدة في التحقيق (ص ٢٨٩-٢٩٠)، تلتها قائمة المصادر والمراجع (ص ٦٢٣-٦٥٤)، ثم مجموعة من الملاحق شملت ملحقا بأسماء الأشخاص الواردة في النصوص (ص ٦٥٥-٦٦٢)، وملحقا بأسماء الأماكن (ص ٦٦٣-٦٦٤)، وملحقا عاما بالموضوعات (ص ٦٦٤-٦٩٠)، وملحقا بالأسماء النوبية بالخط النوبي (ص ٦٩٠-٦٩١)، وملحقا بأرقام الوثائق المنشورة (ص ٦٩١-٧٠٤)، وأخيرا الصور (ص ٧٠٦-٨٣٧).

يمثّل هذا الكتاب إضافة نوعية مهمة إلى حقل الدراسات التاريخية المعتمدة على الوثائق، لا سيما تلك المتعلقة بوثائق قصر إبريم التي تُعد المصدر الرئيس والأهم لإعادة بناء تاريخ النوبة خلال العصر الوسيط. فالرسائل التي تم تحقيقها ودراستها تقدّم رؤى جديدة حول العلاقات بين مصر والنوبة، وتسلّط الضوء على جوانب دبلوماسية وتجارية لم تكن معروفة أو موثقة بشكل كافٍ في المصادر التاريخية. من جهة أخرى، تلقي هذه الوثائق الضوء على أنشطة أسرة بني كنز، وتكشف عن نفوذهم السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة الحدودية بين مصر والنوبة. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها صعوبة قراءة النصوص وعدم توفر إمكانية الاطلاع المباشر على أصول الوثائق، فقد نجح خان في تقديم تحقيق علمي رصين لها، مصحوب بتحليل تاريخي ولغوي، اتسم بقدر ملحوظ من الدقة والموضوعية في مواطن كثيرة، ما يُكسب كتابه قيمة علمية مميّزة في ميدان الدراسات التاريخية واللغوية المتعلقة بمنطقة النوبة خلال العصر الإسلامي. ورغم أهمية الكتاب وجودته العامة، هناك عددٌ من الملاحظات النقدية التي تستدعي الإشارة إليها:

- الوصف المادي للوثائق: كان من الأجدى تقديم وصف مادي مفصل لكل وثيقة على حدة في جزء التحقيق، فرغم أن الكتاب يحتوي في جزئه الأول على وصف مادي عام ومجمع لمجمل الوثائق، فإن الوصف التفصيلي لكل وثيقة كان أوجب لتحقيق فهم أدقّ مادياً وسياقياً لها.
- الملاحظات النصية: جاءت التعليقات النصية المصاحبة لتحقيق الوثائق في مجملها مقتضبة وكانت غائبة في كثير من المواضع، ولم تُقدّم بالقدر الكافي الذي يتناسب مع صعوبة النصوص وتشعب احتمالات قراءاتها. فقد كانت هناك مواضع عديدة تتطلب توضيحاً أو ترجيحاً أو حتى استعراضاً للقراءات البديلة، لكن خان اكتفى بقراءة واحدة دون تعليق أو تبرير.
- دراسة النص الأدبي الوحيد (نص ٤١): لم يخصّص خان أي مساحة لتحليل أو مناقشة النص الأدبي الوحيد الذي ضمّته في الكتاب، كما لم يوضح سبب استبعاده بقية النصوص الأدبية ولا سبب اختياره لهذا النص تحديداً.
- تصنيف الوثائق وترتيبها: لم يقدّم خان أي شرح أو توضيح للمنهجية التي اعتمدها في ترتيب الوثائق المحققة على النحو الذي ظهرت به (رسائل، حسابات، نص أدبي، وثائق قانونية، وأخيراً الرسالة ٥٣ المرتبطة بالنصوص القانونية ٤٩-٥٢). وقد أدى اعتماده في ترتيب الرسائل بحسب مكانة المرسل والمرسل

(٧) انظر تعليق خان بخصوص مُرسل هذه الرسائل، ص ٥٢.

رسالة ٣

- هامش، سطر ٤: «وإكرامهم» بدلا من «الزامهم».
- هامش، سطر ٥: «أو مضرة» بدلا من «ومضرة».
- ظهر، العنوان، العمود الأيسر، سطر ١: «صديقه» بدلا من «ضل ثقته»، وهكذا قرأها خان في عنوان الرسالة ٦، ظهر، العمود الأيسر، سطر ١ (ص ٣٢٢). وهو أيضا مقروء بوضوح في عنوان الرسالة ٩ (ص ٣٣٩)، وعنوان الرسالة ١٢ (ص ٣٥٨).

رسالة ٤

- هامش، سطر ٥: «ايسوا الصباغ» بدلا من «ابوا الضباغ» (مذكور أيضا على الظهر، سطر ٢).

رسالة ٥

- سطور ٨-٩: «مخزن شعير» بدلا من «مجزر شعر» (انظر أيضا الرسالة ٣٦، سطر ٨).

رسالة ٦

- سطر ٤: «وممن يلزمني أمره» بدلا من «وممن يكرمني اوه».
- اسم الغلام في آخر السطر هو الاسم المذكور في الرسالة ٤، ظهر، سطور ١، ٥، وبالرسم نفسه. قراءة خان «ماريخوة» (ص ٣١١^(٨)).
- سطور ٦-٨: أقترح قراءة «شيركون» بدلا من «شيركوه»؛ «لا رحمه الله^(٩)» بدلا من «سالار^(١٠) حرسه الله»؛ «شيركون» بدلا من «شر يكون»، وبالتالي يقرأ النص في هذه السطور على النحو التالي: «وأما الأخبار فقد كفى الله شر شاور وقتل بيد شيركون لا رحمه الله وتوزر شيركون واستدعا الأمير إليه» بدلا من «واما الاخبار فقد كفى الله شر شاور وقتل بيد شيركوه سالار حرسه الله وتوزر شر يكون واستدعا الامير إليه». ورغم غرابة أن يُدوّن اسم قائد بارز كشيركوه بصيغتين مختلفتين في سطرين متعاقبين من وثيقة رسمية، فإن السياق يثبت أن المقصود في كلا الموضعين هو شيركوه نفسه، وإن كُتب اسمه منتهيا بحرف النون عوضا عن الهاء، وهذا يدل على أن الصيغة الشائعة لاسمه في مصر كانت «شيركون» وليس «شيركوه».

رسالة ٧

- سطر ٦: «فاله الله فيه» بدلا من «فاحمد الله فيه».
- سطر ٨: «إليّ فإنه خادمي» بدلا من «إلى فابه خادمي».

رسالة ٨

- سطر ٩: «إلى تأكيد وصية» بدلا من «إلى ما كنت وصيته».
- الظهر، العنوان، العمود الأيسر، سطور ٢-٣: «نصير المُلْك» بدلا من «نصر الملك»؛ «ذو الفخرين» بدلا من «أخو البحرين» (انظر تصحيح عنوان الرسالة ١، ٢٦).

رسالة ٩

- سطر ٥: «تسفير الوصيف». رغم أن الحرف الثالث أقرب إلى الفاء منه إلى العين، فإن قراءة «تسعير الوصيف» تظل محتملة، ويؤيدها سياق السطور ٨-١٠، الذي يشير إلى التسعير ومعرفة القيمة المالية للوصيف.

- سطر ١١: «وتَقَصَّينا» بدلا من «وتَقَضَّينا».

- سطور ١٢-١٣: «بحسب غيبة التجار عن السوق والنفق من الحوائج» بدلا من «بحسب عينه التجار عين السوق فالنفق من الحوائج».

- سطر ١٩: «ما شربناها إلا من» بدلا من «ما شربناها للاجين».

- سطر ٢٤: «غلامي كيلا من عند الملك» بدلا من «غلامي كيلا من عند الملك». «كيلا» مذكور أيضا في الرسالة ١٢، هامش، سطر ١.

- سطر ٢٥: «لما اعتمده معه» بدلا من «لما اعتمده به معه».

- هامش، سطر ٢: «ما بي إلا شماتة الناس» بدلا من «ما لي الا شماتة الناس». هذه العبارة واردة أيضا على الظهر، سطور ٦-٧ (راجع أيضا تصحيح القراءة في هذين السطرين).

- هامش، سطور ٥-٦: بحسب السياق، يجب أن يحل السطر ٦ محل السطر ٥.

- هامش، سطر ١١: «ولا تعتقد يا صاحب» بدلا من «ولا يعتقدها صاحب».

- هامش، سطر ١٢: «تقرر» بدلا من «تقرب» (انظر أيضا التصحيح بالظهر، سطر ١٥).

- ظهر، سطر ٣: «استحققت» بدلا من «استخفنت».

- ظهر، سطر ٧: «الناس الذين شمتوا بي» بدلا من «الناس الذين شتموني».

- ظهر، سطور ٩-١٠: «فوصل غلامي مصفوع مهون من بن العسقلاني فوخرت الرسول» بدلا من «ووصل غلامي مخضوع مهون من بن العسقلاني فوجهت الرسول».

- ظهر، سطر ١٢: «رسولي» بدلا من «رسول».

- ظهر، سطر ١٤: «وأقري» بدلا من «وقري».

- ظهر، سطر ١٥: «تقرر» بدلا من «تقرب».

- ظهر، سطر ٢٠: «برسم حق العين» بدلا من «درهم حق العين».

- العبارة متكررة في الرسائل (انظر الرسالة ١٦، الظهر، سطر ٣؛

- الرسالة ١٧، سطر ٦؛ الرسالة ٢١، هامش، سطر ١؛ الرسالة ٣٦،

- الظهر، سطور ٢-٣)؛ «زيب» بدلا من «زفت».

رسالة ١١

- سطر ٦: «فتشد منه» بدلا من «فيسد منه».

- سطر ٧: «وتسير رسولك يشد فيه ويأخذ له رَحْله على أحسن قضية» بدلا من «وسيرته سواك تسد منه وتأخذ له رجله على احسن قضية».

(٨) انظر أيضا ص ٥٨-٥٩.

(٩) هذا الدعاء عائد على شاور وليس على شيركون.

(١٠) قراءة «سالار» لا تتوافق مع الرسم.

الثالث، مع وجود خطأ إملائي في كلمة «قلبك»، حيث سقط منها حرف اللام سهواً.

- سطور ١٠-١١: «وكاتبها القسيس^(١٢) جوهر كاتب صاحب الخيل» بدلا من «وكاتبها القسيسين جوهر كانت صاحب الخيل».
- هامش، سطر ١: «والخير يكون ان شا الله» بدلا من «والحمد يكون لوحده».
- هامش، سطر ٢: «حسي» بدلا من «حسبنا».
- الظهر، سطر ٢: «كما تحب وتختار» بدلا من «كما يجب ويختار».
- الظهر، سطر ٣: «فلا يكون على قـ<ـ>ـسـبـكـ هم» بدلا من «فلا تكون على قبل هم».
- العنوان، العمود الأيسر، سطر ١: «شاكراً تفضله» بدلا من «شاكراً بفضله».

رسالة ١٨

- سطر ٢: «وهو يذكر لي أن يأخذ لي من كل بلد ثوب» بدلا من «وهو يذكر لي ان يأخذ لي منك ثلثة ثوب» (انظر الرسالة ١٦، سطر ١٥، والتصحيح).
- سطر ٦: «ازدادوا على الناس» بدلا من «ازدادوا على الناس».
- سطر ٧: «لما جئوا القرطمي حبوا له حقه» بدلا من «لما حبوا القرطمي حبوا له حقه». القرطمي هو نفسه المرسل إليه في الرسالة ٣٦، يقرأه خان «القرطمي»، وحسب ما أورده، فإن «القرطمي» نسبة إلى بائع القرطم (ص ٣٩٥)، غير أن هذه القراءة تبدو بحاجة إلى مزيد من التدقيق.
- سطر ٨: «في أيام بابه فلما أخذ رسمه رجح تاني دفعه اخذ وبيتين قمح وثوب {ثوب}» بدلا من «في أيام بابه فلما اخذ رسمه رجح بابي دفعه وبيتين قمح وثوب ثوب» (بابه هو الشهر الثاني في التقويم القبطي^(١٣)).
- سطور ٩-١٠: «صاحب هذا الكتاب تفعل معه خير فانا اذا جا أحد من عندك خدمته» بدلا من «صاحب هذا الكتاب يفعل معه خير فانا اذا جا اخر من عندك حرمته». والمعنى هنا أن الاكشيل يوصي بحامل الرسالة خيرا، وأنه يفعل ذلك دائما لمن جاء من عند المرسل إليه.

رسالة ٢٠

- سطر ٤: «ووصل غلامه؟ ليلة خروجي إلى» بدلا من «ووصل غلامه بشر يوم الثلثة^(١٤) خروجي إلى». لم أتمكن من قراءة اسم الغلام (انظر أيضا تصحيح القراءة بالسطر السابع).
- سطر ٥: «لشترتي» بدلا من «ليشترتي».
- سطر ٧: «يوم الثلثة» (استكمل خان هذه العبارة بناء على القراءة غير الصحيحة في سطر ٤).
- هامش، سطور ١-٥: تحتاج إلى إعادة قراءة وترتيب كالتالي: «كتابه عني بأخباره» بدلا من «لاناية عني بالتجارة»؛ «وحاجاته والخير يكون ان شا الله عز وجل والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد نبيه واله حسبي الله ونـ[عـم الوكيل]».

- هامش، سطر ١: «في الشد منه» بدلا من «في السد فيه» (انظر أيضا الرسالة ٢٤، الظهر، سطر ٦: «في الشد منه واستخراج ماله»).

- هامش، سطر ٢: «ومهمي فعلته معه من الخير فهو صابر إليّ حتى يصلني وهو شاكراً» بدلا من «ومهمي فعلته معرض الخير وهو صابر إلى حتى تصلني وهو شاكراً».

رسالة ١٢

الظهر، العنوان، العمود الأيسر، سطر ٢: «حسن» بدلا من «الحسن».

رسالة ١٣

- سطر ١١: «ونحن ضيوف» بدلا من «ويحسن ضيوف».
- هامش، سطر ٢: «إلا بحكم أن شهر» بدلا من «الا تحكم ان شهر».

رسالة ١٤

سطر ١٠: «يتجدد خبرها» بدلا من «ينحدر خدمتها».

رسالة ١٥

- سطر ٦: «النعمة» بدلا من «التنعيم».
- هامش، سطر ١٠: «وقرن» بدلا من «ويجري».
- ظهر، سطر ٦: «وأزكى تحية وإكرام» بدلا من «وازكى محبة والاكرام».

رسالة ١٦

- سطر ٤: «فيما أمرت به وأما حال ما أمرت به» بدلا من «فيما اعرف واما حال ما اعرف به».
- سطر ٨: «ورا^(١١) الخليفة» بدلا من «ونكر الخليفة».
- سطر ١٤: «فأنت تعلم أن نحن خدام للملك ولك» بدلا من «فأنت تعلم ان تحسن خدام الملك ولك».
- سطر ١٥: «رسوم وهو في كل بلد ثوب» بدلا من «رسوم وهو في كل ذلك وقف». العبارة نفسها مكررة في الرسالة ١٨، سطر ٢ (انظر التصحيح هناك).
- سطور ١٥-١٦: «في جراية ما جرت به العادة» بدلا من «في جرايته فاجرى به العادة». هذا الأمر نوقش أيضا في الرسالة ١٨، سطر ٩.
- الهامش العلوي، سطر ٢: «وقد أمر بأن» بدلا من «وقد اعرف ان».
- ظهر، سطر ٢: «وحسبنا الله ونعم الوكيل» بدلا من «والحمد لله وحده ونعم الوكيل».

رسالة ١٧

- ربما تكون هذه الرسالة هي المشار إليها في الرسالة ٩، سطور ٣-٤
- سطر ١٠: «فلا يكون على قلبك هم» بدلا من «فلا تكون على قليل هم». العبارة نفسها مكررة أيضا على الظهر في السطر

(١٢) هناك سن زائدة في السنين الأخيرة.

(١٣) تستوجب ترجمة خان في السطور ٧-١١ إعادة نظر ومراجعة دقيقة.

(١٤) في الترجمة: Wednesday.

(١١) ورأى.

رسالة ٢١

سطر ٢٤: كلمة «أولادي» كُتبت خطأ من قبل الكاتب، ثم شُطبت، ولم يشر خان إلى ذلك في التعليقات النصية ولم يدرجها في النص، لذا وجب إثباتها في النص هكذا: [[أولادي]].

رسالة ٢٢

العنوان: «أبي منصور عجبل» بدلا من «أبي منصور محمد». في كل مواضع النقاش بالكتاب يقرأ خان «عجبل» لا «محمد» (ص ٧٣-٧٤، ٧٨، ٢٠٥، ٢٠٧).

رسالة ٢٣

يتسم هذا النص بدرجة عالية من التعقيد، وتحديدًا في السطور من الرابع إلى السادس التي تتضمن بعض القراءات الجدلية، وتبدو بحاجة إلى مزيد من التدقيق.

- سطر ٤: «والذي يريد علمه أن مركي يقول كما مات اسنرسا^(١٥)» بدلا من «والذي يريد علمه ان مركي يقول كما مات اسير سا».
- سطر ٥: «أنا أخلي عبيد صاحب الخيل جميعهم يمتن^(١٦) كما مات اسنرسا» بدلا من «انا اخلي عبيد صاحب الخيل يمتن كما مات أسير سا».
- سطر ٦: «فما يصابنا شر» بدلا من «فما يصل بنا شر».
- قد يكون الاسم الوارد في السطرين الرابع والخامس (اسنرسا) اسم شخص قُتل في الفتنة المشار إليها في السطرين السابع والثامن، وكان مركي يسعى للانتقام له. وبناءً على ذلك، فإن قراءة خان «كمامات» (muzzles) وما تأسس عليها من تحليل، تبقى محل نقاش وجدال.

رسالة ٢٤

- سطر ٦: «المثول» بدلا من «المتولي» (الكلمة مذكورة أيضا على الظهر، سطر ٢).
- سطر ٧: «أنعمت به» بدلا من «انعمته».
- سطر ٩-١٠: العبارة «راهم غلامك مشورة ثلاث دفع» تُقرأ على النحو التالي: «راهم غلامك مشورة»؛ حيث إن «راهم» هي فعل ماضٍ من الفعل رأى. أما (مشورة)، فمن المحتمل أن يكون اسمًا للغلام، خلافاً لما أورده خان في ترجمته.
- الظهر، سطر ٣: «مالك الرق^(١٧)» بدلا من «ما لك الرق».
- الظهر، السطور ٤-٦: «المعنى في هذه السطور أن المماليك يوصون الإكشيل بحامل الرسالة ويطلبون منه دعمه في استخراج حق له عند أقوام قطن (ربما تجارة تتعلق بالقطن).
- الظهر، سطور ٦-٧: «في الشد منه واستخراج ما له من مال إن شا الله» بدلا من «في الشد منه واستخراج ما له مثال ان شا الله» (انظر أيضا الرسالة ١١، هامش، سطر ١).
- الظهر، سطر ٧: «تفضلها وإنعامها» بدلا من «تفضلها وانفاقها».

رسالة ٢٥

- سطر ٧: «لامع^(١٨)» بدلا من «الربع».
- سطر ١٠: «يقول^(١٩)» بدلا من «نقول».
- الهامش، سطر ١: «من يوسوا^(٢٠)» بدلا من «يرس<ل>وا».

رسالة ٢٦

- سطر ٥: «وحماية حسانه؟ ومن معه من تجار وغيرهم» بدلا من «وحماية خيائته ومن يتعد من تجار وغيرهم» (لم أتمكن من قراءة الكلمة الثانية، وما عداها صحيح).
- العنوان، العمود الأيسر، سطر ٣: «ذو الفخرين» بدلا من «ذو الفخر» (انظر عنوان الرسالة ١، ٨).

رسالة ٢٧

- سطر ٣: «وزير مولاي الملك» بدلا من «روي بن مولاي الاجل» (انظر تعليق خان، ص ٤٥١).
- سطر ٧: «تأخير» بدلا من «باخير». ترجمة السطر تحتاج إلى تصحيح، إذ يعلل المرسل هنا سبب تأخر كتابه، خلافاً لما أورده خان في ترجمته.
- سطر ١٤: «يوصيه» بدلا من «تعرف فيه».
- العنوان، العمود الأيمن، سطر ٢: «بن علي» بدلا من «علي».

رسالة ٢٨

- سطر ٤: «بمصافاتا» بدلا من «في مصافاتا».
- لم يشر خان إلى وجود كتابة في الهامش الأيمن (ثلاثة أسطر) والهامش الأيسر (سطر واحد) على الظهر.

رسالة ٢٩

- سطر ٢: قراءة كلمة «إبريم» بعد الأمير لا تتوافق مع الرسم أو السياق (ص ٤٦٢).
- سطر ٦: «مع أبي أسان؟» بدلا من «مع امين انسان». هذا الشخص مذكور أيضا في الظهر، سطور ٥-٦، قرأه خان «التبان». قراءة «أسان» قراءة تخمينية، أدرجت فقط للإشارة إلى أن الكلمة يراد بها كنية لأحد الأشخاص.
- سطر ٩: اقترح قراءة كلمة «أرجوان» بدلا من «أرجوان» المتكررة. من المحتمل أن المقصود بـ«أرجوان» في هذا السياق ليس اللون أو مادة الصباغة الأرجوانية، وإنما القماش أو الثياب المصبوغة عامة.
- سطر ١٢: «أرجوان» بدلا من «الزعفران».
- ظهر، سطر ٦: «له مسلم الفَراش لي عنده وقية ذهب قيل لي إنه طلع» بدلا من «له مسلم الفراش لي عنده وفيه ذهب قيل لي انه طلع».

(١٨) على الأرجح لامع الكنزي.

(١٩) المقصود هنا الأمير.

(٢٠) الشخص المشار في الوجه، سطر ١٠ والظهر سطور ٤، ١١.

(١٥) اسم علم لشخص، لكنني لا أستطيع أن أقدم قراءة حاسمة له.

(١٦) يموتون.

(١٧) أي سيدهم، ومالك رقابهم.

رسالة ٣٠

- سطر ١٤: «ما استكثرته علي» بدلا من «ما استكبرته علي».
- توجد نقطة أو بالأحرى قطرة حبر تحت حرف التاء، الأمر الذي سبب التباسا في تحديد القراءة الصحيحة.
- سطر ١٩: «والخوضه والرمح» بدلا من «والخوضه والرمح».
- الخوذة والرمح مذكوران مع أغراض أخرى في الرسالة ٣١، ظهر، سطر ١، ويطلب المرسل بيعهم.

سطور ١١-١٢: اقترح قراءة «البزبل» بدلا من «الشريد» في هذين السطرين، على النحو التالي: «فمسكت نفسي عن الوصول إلى البزبل..... وبعد ذلك فقد بلغني أن البزبل».

رسالة ٣١

- سطر ٢١: «والقربتين». في الرسالة ٣١، ظهر، سطر ١، ورد ذكر «ثلاث قرب»، وقد فسرها خان على أنها أعماد السيوف، بينما يرد هنا ذكر «قربتين» فقط، والمعنى في هذا السياق يشير إلى «قرب» الماء، وليس «قرب» بمعنى أعماد السيوف.

- سطر ١٠: «العجبة والثوب» بدلا من «الحته والثوب».
- هامش، سطر ٢: «فارس الإسكافي» بدلا من «فارس الانكافي».
- الظهر، سطر ١: «الراية» بدلا من «البراية». تبدو قراءة «الراية» أوفق من حيث السياق والرسم من قراءة «البراية».
- الظهر، سطر ٧: «عجلان البياع» بدلا من «عجلان الدباغ».
- الظهر، سطور ٧-٨: «ثمن الخمس شقاق» بدلا من «ثمن الخمس أشقاق».

رسالة ٣٨

- سطر ٣: «ومن حسن توفيقه لا أخلاك» بدلا من «وثبت حسن توفيقه لا اخلاك» (انظر الرسالة ٤٠، سطر ٨).
- سطور ٧-٨: «وجاب لنا من لا ينفع منصور وأبو الخير» بدلا من «وخاف لنا من لا نبيع منصور واتو الخير».

- سطر ٤: «يتعين» بدلا من «يتمعش».
- سطر ١١: «على خير نبي من خلقه» بدلا من «على حرمة من خلقه».

رسالة ٣٩

- سطر ٤: والذي أعلمك به يا والدي: «به» غير مدرجة بالتحقيق.
- سطر ٦: «وما بضاعتنا^(٢٢) إلا نافقة مطلوبة» بدلا من «وما بطاعتنا إلا نافضة مطلوبة».
- سطر ٨: «أنتم عليه من أحوالكم» بدلا من «رسم علمه من احوالكم».

- البسملة في الهامش العلوي على الوجه ليست جزءا من النص، وما كان ينبغي إدراجها في التحقيق، تماما كما فعل خان مع البسملة المكتوبة على الظهر والنصوص الأخرى التي يبدو أنها أضيفت لاحقا كممارسة كتابية.
- سطر ١١: «ما فعله معه» بدلا من «ما جعله معه».

رسالة ٤٠

- ليست هذه رسالة كاملة، وإنما مقدمة لرسالة، وربما مسودة أولى لها.

- سطر ٧: «وخليه لي عندك إلى حين أصل» بدلا من «وخليه لي غير ذلك فاني حين اصل».

حساب ٤٣

- وجه، العمود الأوسط، سطر ٦: «رطلين كركم» بدلا من «رطل من كركم».

- هذه الرسالة والرسالة ٥ تتعلقان بالموضوع نفسه، وكاتبهما واحد، وهو لامع بن حسن الكنزي، وقد كتبهما وأرسلهما في الوقت نفسه إلى الإكشيل والقرطمي^(٢١). وفي السطر ١٠ من هذه الرسالة، يذكر لامع أنه كتب إلى صاحب الخيل، في إشارة إلى الرسالة ٥.

وثيقة ٤٧ (وجه)

- شهادات الشهود، سطر ٧: «شُهد بذلك وبالله يقيني» بدلا من «شُهد بذلك وبالله تصحيح».

- سطر ٤: «فتبسط عذري» بدلا من «قسط عذري». العبارة شائعة ضمن النصوص المحققة في هذا الكتاب، وهي موجودة في الظهر، سطر ٣.

وثيقة ٤٨

- سطر ٨: «بتوكليها» بدلا من «توكليها».

- سطر ٩: «سيرت مركبين وهما» بدلا من «سيرت مكس ومما».
- ظهر، سطر ٣: «فتبسط عذري» بدلا من «بسط عذري».

الوثيقة ٤٩ (الوجه)

- السطر ٢: «والحمد لله ولي النعمة» بدلا من «والحمد لله والآخر».

- رسالة ٣٧: هذه الرسالة تتضمن الموضوع نفسه في الرسالة ٣١، والظاهر ان كاتبهما واحد، وهو جامع.
- سطر ٣: «وأدام» بدلا من «أدام».

- السطر ٦: يمكن استكمال صدر السطر المفقود اعتمادا على التاريخ الوارد في السطر ١٥، وذلك على النحو التالي: «وذلك في المحرم من سنة تسع...».

(٢٢) مكتوبة بالطاء؛ انظر ص ٢٨٠.

(٢١) انظر التعليق رسالة ١٨، سطر ٧.

الوثيقة ٥٠

يمكن استكمال التاريخ في نهاية الوثيقة، بناءً على ما ورد في السطرين السابع والثامن، يُقرأ على النحو التالي: «الأخرة سنة ثلاثين وأربعماية».

الوثيقة ٥٣ (وجه)

— سطر ٥: «منذ سنة» بدلا من «منذ سنته».
— سطر ١٠: «مقرونا» بدلا من «تقرونا».
الهامش العلوي:

— سطر ١: «وبالأمانة» بدلا من «وبالاشارة»، والأمانة هي العلامة.
— سطر ٢: «باب دار مولاي الامير» بدلا من «باب مولاي الأمير».
— سطر ٤: «فقلت أريد بقاءك» بدلا من «فعلت اريد بقاءك».

الوثيقة ٥١ الوجه

— سطر ١: «أقر عندي» بدلا من «اعترفوا اثني».
— سطر ٩: «كما أمره الله» بدلا من «كما امر الله».
— سطر ١٢: «والله عليهما شهيدا» بدلا من «والله عليها شهيدا».
— سطر ١٣: «والقايم بعقدة نكاحها» بدلا من «والقلد بعقدة نكاحها»؛ «بأمرها» بدلا من «امرها».
— سطر ١٤: «امرأة أيم بالغ» بدلا من «امرأة بكر بالغ».
— سطر ١٦: «على ذلك» بدلا من «على ذلك».
— سطر ١٧: «جواز أمرهم» بدلا من «جواز امر».
— شهادات الشهود، سطر ٤: «حسن بن هبة الله بن مكين» بدلا من «حسن بن هبة الله بن طلاق» (ابن الكاتب هبة الله بن مكين).

خالد يونس (٢٣)

جامعة مدينة السادات

المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة (Ifao)

(٢٣) أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور عباس زواش، مدير الدراسات بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة (Ifao)، على دعمه المتواصل والفاعل للبحوث والدراسات العربية الجادة ضمن إصدارات المعهد، لاسيما فيما يتعلق بالمراجعات النقدية للكتب الأجنبية باللغة العربية. إن هذا التوجه يساهم بشكل ملموس في تعزيز اطلاع الباحثين الناطقين بالعربية على أحدث ما يصدر من دراسات وأعمال أكاديمية في مجالات الآثار والدراسات العربية والإسلامية، ويتيح في الوقت نفسه للباحثين والأكاديميين الأجانب فرصة الاطلاع على هذه المراجعات المكتوبة بالعربية، مما يساهم في تعزيز الحوار الأكاديمي النقدي بين الباحثين من الجانبين. وتأتي هذه المراجعة المطولة لهذا الكتاب الهام في إطار هذا التوجه العام الذي تتبناه إدارة الدراسات بالمعهد، الداعم للنشر باللغة العربية ومواكبة الإنتاج العلمي الأجنبي. وقد حرصت من خلال هذه المراجعة على تقديم عرض تحليلي متكامل لمحتوى الكتاب ومنهجيته وأسلوبه، بالإضافة إلى مراجعة النصوص الأصلية المنشورة فيه وتلخيصها بصورة تُسهّل على القارئ الإلمام بمضامينها، بما يساهم في تعميم الفائدة على المهتمين في الأوساط الأكاديمية المصرية والعربية. وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى الزميل فاروق بوعزيز لقراءته للنسخة النهائية من هذه المراجعة، ولتعليقاته القيّمة ومناقشته البناءة للتصويبات المقترحة.

الوثيقة ٥١ (ظهر)

— سطر ٣: قراءة «الجوز» لا تتوافق مع الرسم، ولكن ليس لدي قراءة بديلة حاسمة.

الوثيقة ٥٢

— سطر ١٢: «وكتب هبة الله بن مكين في تاريخه» بدلا من «وكتب شهادته في خطه في تاريخه».
— شهادات الشهود، سطر ٧: «وكتب بخطه» بدلا من «وكتب عنه».